ElQarar Journal for Refereed Scientific Research | Issue 8, Vol 3, Year 1 | August 2024
ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تأثير الفيتو الأميركي على القضية الفلسطينية

إعداد: الباحثة/ بتول حسين صوان

الجامعة الإسلامية في لبنان – كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم الدراسات العليا)

E-mail: batousawan3@gmail.com

إشراف: الأستاذ الدكتور / موسى ابراهيم

دكتوراه دولة في العلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2024/8/6	تاريخ القبول: 2024/8/12	تاريخ النشر: 2024/8/15

للاقتباس: صوان، بتول حسين، تأثير الفيتو الأميركي على القضية الفلسطينية، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة، رقم المجلد الثالث، العدد 8، 2024، ص-ص 569-589.

الملخّص

تُعنى الأمم المتحدة بعدد من القضايا الهامة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، بدءًا من نزع السلاح ومكافحة الإرهاب والتطرف، وصولًا إلى منع النزاعات وحفظ وبناء السلام وتقديم المساعدات الإنسانية. تقوم الجمعية العامة ومجلس الأمن وبقية الأجهزة الرئيسية في المنظمة بتنفيذ هذه الأهداف. ووفقًا لميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة القضية الفلسطينية، لم تتمكن قرارات مجلس الأمن من تحقيق السلام في الأراضي المحتلة أو ضمان الأمن للشعب الفلسطيني، بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) ضد غالبية القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية- الفيتو- الولايات المتحدة الأميركية- مجلس الأمن الدولي.

Abstract

The United Nations is engaged in various issues related to peace and security, development, and human rights. This includes efforts in disarmament, combating terrorism and extremism, preventing conflicts, maintaining and building peace, resettling refugees, and providing humanitarian aid, among other responsibilities. The General Assembly, the Security Council, and other principal UN organs are responsible for advancing these objectives. According to the UN Charter, the Security Council holds the primary duty of maintaining international peace and security. However, in the context of the Arab-Israeli conflict, particularly the Palestinian issue, Security Council resolutions have consistently failed to establish peace in the occupied territories or ensure security for the Palestinian people. This is largely due to the use of the American veto power against most Security Council resolutions concerning the Palestinian issue.

Keywords: Palestinian issue- Veto- USA- UN security council

0009-0006-8488-5433

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المقدّمـــة

استخدمت الولايات المتحدة الأميركية حقّ النقض «الفيتو» 77 مرة، ورفع مندوبها يده 36 مرة في مجلس الأمن اعتراضاً على قرارات تدين «إسرائيل». وكانت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الوحيدة التي صوّتت ضدّ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: حقّ العودة، الإبعاد، مصادرة الأراضي، بناء المستوطنات، انتهاك المقدّسات الدينية، التعذيب، ضرب النساء الحوامل والتسبب في إسقاط الاجنّة، إغلاق المدارس وحضانات الأطفال، صلاحية تطبيق معاهدة جنيف الرابعة وميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي.

في إطار التأثير الدبلوماسي للولايات المتحدة الأميركية على عملية السلام العربية «الاسرائيلية»، فقد بلغ عدد المرات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الأميركية حقّ النقض الفيتو لإحباط قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية 45 مرة وهذا عدد كبير جداً، ويدلّ دلالة قاطعة على الالتزام المطلق من قبل الولايات المتحدة الاميركية بدعم «إسرائيل» بكلّ الوسائل الفعّالة والمؤثرة كاستخدام حق النقض الفيتو. ويشكّل الاستخدام الاميركي للفيتو ضدّ الطلب الفلسطيني للعضوية في الامم المتحدة هاجساً طالما أرّق القضية الفلسطينية، إذ اعتادت الولايات المتحدة الاميركية على استخدامه في أي قرار يهدف للنيل من «إسرائيل» على المستوى الدولي، او أي قرار يصبّ في المصلحة الفلسطينية.

في حرب حزيران عام 1967 استخدمت أميركا الفيتو ضدّ مشروع قرار يدعو الى وقف إطلاق النار. وفي 26 حزيران من عام 1973 استخدمته ضدّ مشروع قرار عربي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، ويطالب الاحتلال بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة. وفي 21 آذار 1997 استخدمت حقّ النقض ضدّ مشروع قرار يدين بناء الاحتلال لمستوطنات في جبل أبو غنيم شرق مدينة القدس المحتلة. وفي آذار 2001 استخدمته ضدّ قرار يسمح بإنشاء قوة مراقبين دوليين لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

(1) عكاظ، العدد 3751، 2011، الأرشيف.

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

نجد أن الآثار المترتبة على استخدام الولايات المتحدة الأميركية للدبلوماسية والاقتصاد كانت دائما تصبّ في مصلحة إسرائيل وتعزيز مكانتها على حساب دول الشرق الأوسط، كما أن التأثير الأمني والعسكري صبّ أيضاً في صالح إسرائيل نتيجة المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدّمة من الولايات المتحدة الاميركية لـ «اسرائيل» على مدى عقود من الزمن. الامر الذي جعل اسرائيل تحظى بمكانة عالية وبأمن لا يضاهيه أمن آخر في الشرق الاوسط.

«ان التزامنا ببقاء «اسرائيل» التزام عميق، فنحن لسنا حلفاء رسميين، وانما يربطنا معا شيء أقوى من أي قصاصة ورق: انه التزام معنوي.. انه التزام لم يخلّ به أي رئيس في الماضي ابداً وسيفي به كلّ رئيس في المستقبل بإخلاص.. إن اميركا لن تسمح أبداً لأعداء «إسرائيل» الذين اقسموا على النيل منها بتحقيق هدفهم في تدميرها».

ريتشارد نيكسون– من كتابه «1999 نصر بلا حرب»

–**أهمية البحث:** تعود اهمية البحث في تسليط الضوء على تأثير الفيتو الاميركي على القضية الفلسطينية من خلال دعم اسرائيل المتكرر في مجلس الامن، ومنع اي قرار يدين الاحتلال وسياساته الاستيطانية. العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل فرضت على أميركا انتهاج سياسة خارجية ودولية حتّمت عليها الالتزام بحماية أمن ومصالح اسرائيل، ولو حتى على حساب القوانين والقرارات الدولية. وهنا تكمن الأهمية في عرض أمثلة ووقائع عن ترجمة هذه العلاقة وتأثيرها على الصراع العربي الإسرائيلي، الذي دخلت الولايات المتحدة كوسيط بين الطرفين لإحقاق عملية السلام، لكنها في الحقيقة كانت تنحاز لطرف إسرائيل دائما.

–**أهداف البحث:** من أبرز الاهداف التي يسعى اليها البحث هو تسليط الضوء على أهمية الفيتو الاميركي وأثره على القضية الفلسطينية. حيث لعب وعلى مدى عقود من الزمن على عرقلة أي حلّ لهذه القضية من خلال تأييد ودعم الطرف الاسرائيلي.

–**إشكالية البحث:** انطلاقا من أهمية البحث نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف أثّر الفيتو

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الاميركي على القضية الفلسطينية؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع عدّة أسئلة وهي التالي:

-ما هو حق النقض (الفيتو) الذي تستخدمه الولايات المتحدة لدعم اسرائيل وما قوّته؟

-كيف استطاعت أميركا من خلال هذا الحق أن تعرقل العديد من القرارات الدولية الملزمة؟

-ما الأثر الذي تركه استخدام الفيتو الأميركي على القضية الفلسطينية؟

-**فرضيات البحث:** يفترض البحث التالي:

-أن الولايات المتحدة الأميركية في جلّ استخداماتها لحقّ النقض، كان تخدم إسرائيل في صراعها مع الدول العربية.

-أن القضية الفلسطينية تواجه العديد من المعوقات، أبرزها وأهمها الدعم الاميركي الأعمى لإسرائيل.

-**المنهج المعتمد:** تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، سعياً في تحليل القرارات الدولية لا سيما قرارات مجلس الأمن فيما يخصّ القضية الفلسطينية، وكيف لعبت الولايات المتحدة من خلال حق النقض الفيتو دورا أساسيا في تعطيل غالبية هذه القرارات...

-**خطّة البحث:** للإجابة عن هذه الإشكالية تمّ تقسيم البحث الى مطلبين أساسيين:

المطلب الاول بعنوان «حق النقض الفيتو» يسلّط الضوء فيه على آلية التصويت في مجلس الأمن وأشكال النقض، كما انه يعرض واقع القضية الفلسطينية في قرارات مجلس الامن.

أما المطلب الثاني الذي يحمل عنوان «تاريخ الفيتو الاميركي تجاه القضية الفلسطينية» ويتناول الحديث عن الفيتو الاميركي الداعم لإسرائيل، بالإضافة الى أثر الفيتو الاميركي على عملية السلام.

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

المطلب الأول: حق النقض «الفيتو»

إن مجلس الأمن الدولي هو المؤسسة الحقيقية التي تهيمن على الامم المتحدة، وعلى العالم كلّه، على الرغم من الاختصاصات والصلاحيات العديدة التي تتمتع بها الجمعية العامة للأمم المتحدة. فبحسب ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة (ملحق رقم 1) فإن تحقيق حماية كاملة للسلم والامن الدوليين مناط بمجلس الامن، نظرا لما يتمتع به من صلاحيات تعطيه الحقّ في اتخاذ التدابير والإجراءات ضدّ أي دولة أو موقف تحت غطاء هذا الهدف، وهذا ما لا تتمتع به الجمعية العامة[1].

يختلف نظام التصويت في مجلس الأمن الدولي عن غيره في الجمعية العامة، فالأغلبية في المجلس ليست هي النصف زائداً واحداً، بل هي سبعة اصوات من أصل أحد عشر، ثم تسعة أصوات من أصل خمسة عشر. وقد قسّم ميثاق الامم المتحدة مواضيع التصويت بالنسبة إلى مجلس الأمن إلى قسمين: القسم الأول فهو الامور الإجرائية، والامور الموضوعية. ولعلّ هذا التقسيم والتصنيف يثبت بما لا يدع مجالا للشك، ان هذا النظام إنما يأخذ منحا جديدا يتناقض مع مبدأ المساواة الذي دعا اليه الميثاق. هذا النظام الجديد الذي اوجده الكبار المنتصرون في الحرب العالمية الثانية وهو حق الفيتو[2].

في هذا المطلب سنتطرق الى آلية التصويت في مجلس الامن، والتعريف بحق النقض واشكاله، بالإضافة الى عرض بعض قراراته التي كانت القضية الفلسطينية موضوعها الأساس.

أولاً: آلية التصويت في مجلس الأمن

حدّدت المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة إجراء التصويت في مجلس الأمن بالشكل التالي:

أ-لكلّ عضو في المجلس صوت واحد، بغضّ النظر عما إذا كانت دائمة أو غير دائمة العضوية.

(1) الفتلاوي،،سهيل، الأمم المتحدة: الانجازات والإخفاقات، الجزء الثالث. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص 71.

(2) حسن، مصطفى سلامة، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية،2000، ص 96.

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ب- تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة أصوات من أعضاء المجلس، ومن المسائل الإجرائية، عقد اجتماعات المجلس في غير مقر المنظمة وإنشاء فروع ثانوية له، وقيام المجلس بوضع لائحة إجراءاته، واشتراك عضو الامم المتحدة من غير أعضاء المجلس بمناقشة مسألة معروضة فيه، ودعوة دولة تكون طرفا في نزاع معروض على المجلس إلى الإشتراك في المناقشات الخاصة في هذا النزاع. وتصدر قرارات المجلس في المسائل الإجرائية بأغلبية تسعة أصوات من أصل خمس عشرة دولة عضوا، ولا يشترط في هذه الحالات موافقة الدول الدائمة العضوية على تلك القرارات.

ج- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الموضوعية بأغلبية تسعة أصوات على أن يكون منها أصوات الدول الأعضاء الدائمين متفقة، ووفقا للمادة (27) فإن قرارات المجلس في المسائل الموضوعية يجب ان توافق عليها الدول الخمسة الأعضاء الدائمة، مما يعني أن غياب أحد الأعضاء الدائمين أو امتناعه عن التصويت يمنع صدور القرار حتى وإن حصل القرار على أربع عشرة صوتا. وهذا يستدعي أن يتم التصويت بمرحلة واحدة، حيث يعلن رئيس المجلس التصويت، ومجرد عدم رفع يد ممثل واحد من الاعضاء الدائمين فإن على رئيس المجلس أن يعلن عدم صدور القرار. كما انه عند التصويت يطلب رئيس المجلس من الدول الاعضاء رفع أيدي الدول الموافقة على القرار، بعدها يطلب من ممثلي الدول الرافضة للقرار رفع أيديهم، فإن كان ممثل دولة دائمة العضوية قد رفع يده عند رفض القرار فإنه بذلك يكون قد استخدم ما يطلق عليه حق النقض «الفيتو»، فلا يصدر القرار.

د-يمتنع كلّ من كان طرفا في نزاع امام مجلس الأمن عن التصويت إن كان النزاع ضمن الفصل السابع من الميثاق أو النزاعات المحلية المحالة إليه من قبل المنظمات الإقليمية، لكن ذلك لا يمنع مناقشة الطرف للموضوع، فإن كانت الدولة العضو في مجلس الأمن طرفا في النزاع فإنها لا تشارك في التصويت، وهذا يعني أنها لا تتمتع بحق الفيتو[1].

(1) ميثاق الأمم المتحدة، ملحق رقم 1، موقع الامم المتحدة على الانترنت:
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

تفاوتت الآراء حول حق النقض، فبعض المفكرين رآه سلبيا والبعض الآخر رأى انه يفيد أكثر من مندوب دول كبرى في مجلس الأمن. فإذا امتنع عن التصويت فإنه لا يقصد استخدام حق النقض بذاته، وإنما يريد أن يترك الأمور تأخذ مجراها دون فرض أي تأثير عليها[1].

لحق النقض أشكال ودوافع استعمال تختلف عن الامتناع عن التصويت ومنها:

1-الغياب عن اجتماع مجلس الأمن وعدم حضور المناقشة أو التصويت

استخدم الاتحاد السوفياتي السابق هذا الاسلوب عند تغيّبه عن حضور جلسات مجلس الامن عام 1950 بسبب عدم قبول الصين الشعبية في الامم المتحدة لتحلّ حلولا دائما في مجلس الامن مكان الصين الوطنية، وليتخذ هذا المجلس خلال غياب الاتحاد السوفييتي السابق وعبر جلساته أكثر من قرار في إدانة العدوان على كوريا الجنوبية، وإخراج الجيوش المعتدية منها.

وقد احتجّ الاتحاد السوفييتي السابق على عدم شرعية تلك القرارات، ورأى في غيابه عن الحضور ما يعني استعمال حق الفيتو او يماثله من حيث الإبطال، وشاركه في هذه الرؤية آخرون، وكان الردّ عليه أن مجلس الامن هو في انعقاد دائم، وان على العضو متابعة الحضور والا شاب عمله النقص، وأن الاتحاد السوفيتي السابق قد ارتكب خطأ في غيابه عن الحضور، ثم إنه لم يصرّح في استعماله حقّ النقض ولا يجوز هذا التصريح إلا في الحضور[2].

2-الاعتراض المزدوج

يتمثّل هذا الامر في حال تم تحديد طبيعة القضية هل هي خلاف أم نزاع. وليستقر هذا التوجه شأنا موضوعيا وليباحث استعمال حق النقض، على أن يعود العضو فيستعمل حق النقض مرة أخرى في حال التصويت على هذا الشأن الموضوعي، ويدعى هذا التكرار في استعمال حق النقض الاعتراض المزدوج[3].

(1) راتب، عائشة. المنظمات الدولية: دراسة نظرية وتطبيقية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. القاهرة، 1998، ص 136.
(2) الدقاق، محمد السعيد. الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1977، ص 126.
(3) المجذوب، محمد. مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012،

0009-0006-8488-5433

3-الاعتراض المستتر أو غير المباشر

تمتلك الولايات المتحدة الأميركية حق الفيتو المستتر على غالبية قرارات المجلس، حيث تستطيع الولايات المتحدة الاميركية منع صدور أي قرار من مجلس الامن دون ان تستخدم حق الفيتو وذلك بسبب هيمنتها على اعضاء مجلس الامن، فبإمكانهما جمع سبعة أصوات لمنع صدور القرار دون استخدام حق الفيتو صراحة[1].

ثانياً: القضية الفلسطينية في قرارات مجلس الأمن الدولي.

لقد بدأت المأساة الحقيقية للاجئين الفلسطينيين بعد نكبة عام 1948، فقد تمّ طردهم من أرضهم بعد المجازر التي ارتكبت في حقهم، وتمّ تشريدهم وتشتتيهم، حيث نتج عن نكبة عام 1948 احتلال حوالي ثلاثة أرباع فلسطين، وتدمير 531 قرية ومدينة وتشريد ما نسبته 85% من السكان، وقد تمسك اللاجئون الفلسطينيون بحقهم في العودة إلى ارضهم، ورفضوا كلّ مشاريع توطينهم خارج ارضهم، والتي وصلت الى اكثر من 240 مشروعاً، وعلى الرغم من ان الأمم المتحدة أصدرت أكثر من 110 قرارات بحق اللاجئين في العودة، إلا ان أيا منها لم ينفذ بسبب إصرار الكيان الصهيوني على رفضها، وعدم جديّة الدول الكبرى والمجتمع الدولي في إجباره على ذلك[2].

شكّلت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الدولي أحد الأدوات الدبلوماسية لحلّ الصراع العربي الاسرائيلي، وكانت القضية الفلسطينية من أوائل البنود التي أُدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي منذ إنشاء المنظمة الدولية عام 1945، حيث ان الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية المنعقدة بتاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947، أصدرت قرارها رقم (181) القاضي بتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني الى دولتين إحداهما عربية والاخرى يهودية، وبعدها توالت المئات من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة دون تنفيذ مضمونها.

ص 246.

(1) عبد الواحد محمد، الفار. التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 184.

(2) وكالة الغوث الدولية، تقرير عام 2012، ص 15.

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

وتعتبر القضية الفلسطينية من أبرز القضايا التي أُدرجت على بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد بلغ عدد القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية حوالي ألف قرار. هذا العدد الكبير من القرارات مؤشر واضح جداً على الإجماع الدولي للقرارات الخاصة بفلسطين في الجمعية العامة، والمتوافقة مع أحكام القانون الدولي والحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني. وهنا سنعرض عددا من أهم القرارات الصادرة عن مجلس الامن تجاه القضية الفلسطينية، والتي تمحورت حول: توقيف جميع انواع العنف، إدانة اعمال عنف الكيان الغاصب، قرارات تؤكد على قيام دولتين وعلى اتفاقيات السلام، قرارات تدعو لحماية المدنيين الفلسطينيين وتوقف المستوطنات، وقرارات تحمي التراث الثقافي والديني الفلسطيني. أبرز هذه القرارات هي التالي:

1-القرار (242) الصادر عام 1976

إن قرار مجلس الأمن رقم 242 هو الوثيقة الدولية الوحيدة التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران 1967. من الصحيح أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد استغلت الالتباس في صياغة البند الخاص بانسحابها من هذه الأراضي، وهو التباس مقصود كان قد اتفق عليه، في تشرين الثاني 1967، المندوبان البريطاني والأميركي، اللورد كارادان وآرتور غولدبرغ، عندما أشير في الصيغة الإنكليزية للقرار إلى «انسحاب إسرائيل من أراضٍ»، وليس من «كل الأراضي» بحسب الصيغة الفرنسية، إلا أن مقدمة هذا القرار كانت واضحة كل الوضوح بتأكيدها «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب»[1].

2-القرار (338) الصادر عام 1973

أتى هذا القرار الصادر عن مجلس الامن، عقب حرب 1973 بين سوريا ومصر من جهة ودولة الاحتلال الاسرائيلية من جهة أخرى، والتي عرفت بحرب تشرين وقد نصّ هذا القرار على وقف إطلاق النار بصورة كاملة، كما دعى جميع الأطراف المعنية بتنفيذ قرار مجلس الامن (242)

(1) الشريف، ماهر. القرار رقم 242 من وجهة نظر «ماهر الشريف»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.

0009-0006-8488-5433

بجميع أجزائه، بالإضافة الى إطلاق مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[1]. وتأتي أهمية القرار في انه ساهم في وضع نهاية للحرب والبدء بمحادثات سلام أدّت لاحقاً إلى اتفاقيات كامب ديفيد.

3-القرار (446) الصادر عام 1979

ندّد القرار 446 بممارسة السلطة القائمة بالاحتلال في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشريف. واعتبر ان الاستيطان الاسرائيلي في هذه الأراضي هو غير قانوني. برزت اهمية هذا القرار بالتوجه الدولي الرافض للاستيطان الاسرائيلي وأكد على احترام قوانين جنيف[2].

4-القرار (465) الصادر عام 1980

اعتمد هذا القرار من قبل مجلس الامن في آذار عام 1980، وتقرّر اعتبار جميع التدابير المتخذة من قبل الجانب الاسرائيلي بهدف تغيير وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها مدينة القدس، باطلة ولا تمتّ للشرعية القانونية بصلة، وأن الممارسات الاسرائيلية المتعلقة بتوطين اليهود في الأراضي المحتلة غير مشروعة وتشكّل انتهاكاً وتحدياً صارخاً للاتفاقيات الدولية كما أنها تشكل عائقاً خطيراً أمام تحقيق السلام في المنطقة[3]. أتى هذا القرار دعامة واضحة للقرار 446 وأكد على التزام المجتمع الدولي بإيقاف الاستيطان.

وللغاية نفسها، وفي نفس العام صدر أيضا القرارين 476 و478.

5- القرار (1397) الصادر عام 2002

صدر قرار مجلس الأمن 1397 في جلسته رقم 4489، ليؤكد من خلاله على «رؤية تتوخى

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، المجلد الأول 1947 – 1974» ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 3، 1993، ص 210.

(2) طالبي، سرور، أهم قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية، مركز جيل البحث العلمي، 2022، استُرجعت بتاريخ 27 تموز 2024: https://jilrc.com/archives/14636

(3) عودة، تغريد وليم. القدس في السياسة الخارجية الاميركية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2022، ص 47.

0009-0006-8488-5433

منطقة تعيش فيها دولتان اسرائيل وفلسطين، جنباً الى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها» وفق نص القرار، بعد أن أشار الى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارين 242 الصادر عام 1967، و338 الصادرين عام 1973، والذي يتضمن الانسحاب وعدم الضم للأراضي المحتلة عام 1967. هذا القرار كان المرة الاولى التي يصدر فيها عن مجلس الأمن كلمة فلسطين بالاسم وكدولة بالنص «منطقة تعيش فيها دولتان اسرائيل وفلسطين، جنباً الى جنب»[1].

6- القرار (1515) الصادر عام 2003

طالب المجلس مرة أخرى بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف في المنطقة، وأيد خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.

7-القرار (2334) الصادر عام 2016

تبنى مجلس الأمن الدولي بأغلبية ساحقة، بتاريخ 2016-12-23، قرارا تقدمت به السينغال، وماليزيا، وفنزويلا، ونيوزلندا، يدين الاستيطان ويطالب بوقفه في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولأول مرة منذ 36 عاما، صوت 14 عضوا في مجلس الأمن لصالح القرار، في حين امتنعت الولايات المتحدة الأميركية لوحدها عن التصويت.

هذه القرارات تُظهر جهود المجتمع الدولي لحل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، والتي تشمل معالجة قضايا الأراضي، القدس، الاستيطان، والمفاوضات السلمية. لكن فعالية هذه القرارات غالبًا ما تكون محدودة بسبب السياسات الدولية واستخدام الفيتو من قبل الدول ذات النفوذ مثل الولايات المتحدة.

(1) الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في عام 2002
https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2002

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المطلب الثاني: تاريخ الفيتو الأمريكي على القضية الفلسطينية

تعدّ الولايات المتحدة الاكثر استخداماً لحق الفيتو منذ عام 1970، والاكثر نقضاً لقرارات مجلس الامن وتعطيلاً لها، فقد استخدمت الفيتو 45 مرة في الفترة بين عامي 1970 و1989، سواء منفردة او بالاشتراك مع دول اخرى. لقد ارتفعت وتيرة استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو في فترة الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك حينما بدأت تواجه مشكلات تتعارض ومصالحها فيما يخصّ قضايا الشرق الأوسط، وتحديداً القرارات التي تدين إسرائيل. إذ أصبحت الحالة معكوسة لجهة استخدام الفيتو، فالسوفيات لم يستخدموا الفيتو منذ عام 1985 وحتى عام 1990، في حين استخدمته الولايات المتحدة 27 مرة خلال تلك الفترة. وهذا يعكس صورة الصراع الدولي بين القوى الكبرى، خصوصا بين المعسكرين الامبريالي الغربي والاشتراكي السوفياتي، الامر الذي يظهر مدى التأثير السلبي في المنظمة حينها، والذي أدى الى اضعاف النظام الدولي بأسره. ويرى بول كينيدي Paul Kennedy هنا أن هذا الشكل من الصراع داخل الأمم المتحدة وتحجيم دور المنظمة، من خلال حق الفيتو، يمثل ضمانا للمستقبل، ويعمل على ايجاد شكل من اشكال التوازن، كما يرى ان استخدام تلك الدول حق الفيتو أفضل بكل الاحوال من انسحابها من المنظمة[1].

أولاً: الفيتو الأميركي الداعم لإسرائيل

استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد القرارات التي تنتقد إسرائيل أكثر من أي عضو آخر. فقد سجلت 45 استخدام حتى 18 ديسمبر 2023. ووفقًا لتحليل أجرته شركة بلو ماربل[2]، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد 89 قرارًا في مجلس الأمن منذ عام 1945، مما يعني أن ما يزيد قليلاً عن نصف حق النقض قد تم استخدامه على قرارات تنتقد إسرائيل. ومن بين القرارات التي تم رفضها، 33 قرارًا تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

(1) كينيدي بول، برلمان الانسان، الامم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة رؤوف عباس، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2008، ص 90.

(2) بلو ماربل Bluemarble هو مشروع تابع لمجلس شيكاغو للشؤون العالمية:

0009-0006-8488-5433

ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

أو معاملة إسرائيل للشعب الفلسطيني. كذلك منذ عام 2001، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لدعم إسرائيل 14 مرة[1].

استخدام الفيتو الأمريكي لدعم إسرائيل في مجلس الأمن الدولي هو موضوع مركزي في السياسة الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. الولايات المتحدة، كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، استخدمت الفيتو بشكل متكرر لتعزيز مصالح إسرائيل وحمايتها من الانتقادات الدولية والقرارات التي قد تؤثر سلباً عليها. ويمكن القول أن الفيتو الاميركي، شكّل درعاً حامياً لإسرائيل في وجه أي إدانة دولية. ومن القرارات التي تدين اسرائيل ونقضتها الولايات المتحدة الاميركية باستخدام الفيتو، نعدد التالي:

أ-في مجال إدانة استيطان الأراضي الفلسطينية:

لقد أدانت الأمم المتحدة الكيان الصهيوني أكثر من 40 مرة حتى عام 1967، ولم يكن لهذه الإدانات أي تأثير عليها. وعلى اثر نكبة حرب 5 حزيران 1967، واحتلال الكيان الصهيوني ما تبقى من فلسطين كالضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة وكذلك احتلال سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية سارع الكيان إلى بناء مستوطنات في الجولان وسيناء وباقي فلسطين. وإمعانا في التحدي واحتقارا للقرارات الدولية أعلن بن غوريون أن «دوائر حكومته ستنتقل إلى القدس لتتخذ منها عاصمة أبدية لإسرائيل». كذلك أعلن وزير خارجية الكيان الصهيوني في 19 تموز 1967, أنه لو صوتت جميع دول العالم ضد اجراءات ضم القدس والقرى المحيطة بها إلى إسرائيل فإن إسرائيل لن تتزحزح عن قراراتها، أو تلغي إجراءاتها...». وفي 10 نوفمبر 1975، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (2159) والذي حددت فيه: (إن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري). فأقدم حاييم

(1) هوب، اوديل. كيف استخدمت الولايات المتحدة قوتها في الأمم المتحدة لدعم إسرائيل لعقود من الزمن، بلوماربل 18 كانون الاول 2023:
https://globalaffairs.org/bluemarble/how-us-has-used-its-power-un-support-israel-decades

0009-0006-8488-5433

هرتزوغ مندوب الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة على تمزيق ذلك القرار من فوق منبر الجمعية العامة. في حين تحدث ييغال آلون وزير خارجية الكيان الصهيوني باستخفاف أمام الكنيست بقوله «إن إسرائيل ستواصل طريقها غير مبالية بما يصدر عن آلة التصويت الفاسدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإن هذه الجمعية لا تستأهل من الكنيست هذا الاهتمام لمناقشة قرارها». وفي أقواله تحقير صريح والاستخفاف واضح لقرارات الأمم المتحدة ولكل المجتمع الدولي ومؤسساته[1].

وفي سبيل عدم إدانة سياسة الاستيطان، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار مجلس الأمن رقم 465 الصادر عام 1980، هذا القرار يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويدعو إلى وقف الأنشطة الاستيطانية. وكذلك فعلت واستخدمت حق الفيتو في العام نفسه مع قرار مجلس الأمن رقم 471 والذي يندد بالإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ويطالب بوقفها.

ب-في مجال إدانة الهجمات العسكرية الاسرائيلية:

استخدمت الولايات المتحدة الفيتو في مناسبات عدة لعرقلة قرارات مجلس الأمن التي تنتقد أو تدين الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين. ونورد بعض الامثلة على استخدام الفيتو الاميركي تجاه القرارات التي أدانت الهجمات العسكرية الاسرائيلية، ومنها[2]:

-قرار مجلس الأمن رقم 605 والصادر عام 1987: يدين هذا القرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة خلال الانتفاضة الأولى.

-قرار مجلس الأمن رقم 607 الصادر عام 1988: يدعو هذا القرار إسرائيل إلى إيقاف هدم المنازل الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

(1) صحيفة 26 سبتمبر نت. فلسطين في القرارات الدولية.. من التقسيم الى الطوفان، 2 حزيران 2024.
https://26sep.net/index.php/newspaper/26reports/80692-2024-06-02-19-53-36

(2) موقع الأمم المتحدة، مجلس الأمن:
https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

-قرار مجلس الامن رقم 636 الصادر عام 1989: يعبر مجلس الامن من خلال هذا القرار عن القلق من تصاعد العنف في الأراضي المحتلة ويدين استخدام القوة المفرطة من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيين.

-قرار مجلس الأمن رقم 681 الصادر عام 1990: يدين هذا القرار قصف إسرائيل لمواقع في الأراضي الفلسطينية، ويطالب بوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين.

-قرار مجلس الامن رقم 904 الصادر عام 1994: يعبر مجلس الامن من خلال هذا القرار عن القلق إزاء التصعيد في العنف في الأراضي الفلسطينية ويدين الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

هذا الاستخدام للفيتو يعكس العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتزام الولايات المتحدة بدعم أمن إسرائيل في الساحة الدولية.Top of FormBottom of Form تجدر الإشارة إلى أن بعض القرارات التي استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضدها لم تكن متعلقة مباشرة بفلسطين ولكنها كانت تؤثر على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل غير مباشر. هذه القرارات تعكس الدعم المستمر من الولايات المتحدة لإسرائيل وكيف أن الفيتو كان أداة رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النزاع.

ثانياً: أثر الفيتو الأميركي على القضية الفلسطينية

على مدى عقود من الزمن ظهر تأثير الفيتو الاميركي على عملية السلام العربي-الإسرائيلي بشكل كبير ومعقّد، فقد أسهم بشكل ملحوظ في تشكيل ديناميكيات الصراع والجهود المبذولة لحل النزاع. هذا الأثر تجلى في عدّة مناحي من هذا الصراع.

أ-تعزيز الموقف الإسرائيلي:

في قراءة لمسار الصراع العربي الاسرائيلي ومن خلال ما تم طرحه من قرارات لمجلس الأمن بشأنه، نجد أن الفيتو الاميركي سمح لإسرائيل بمواصلة سياسة الاستيطان دون ضغوط دولية

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

قوية. الامر الذي أثّر بشكل كبير على عملية السلام، حيث عزّز الموقف الاسرائيلي في المفاوضات. بالاضافة الى ان الفيتو يمنع أي قرار من أن يصبح ملزماً دولياً، كما يمنع أي إدانة دولية ضدّ الإجراءات الإسرائيلية، فهو أيضا أتاح لإسرائيل الاستمرار في استراتيجيتها الامنية والعسكرية دون عقوبات دولية، ما أضعف الضغط الدولي عليها.

ب-إعاقة الجهود الدولية:

ما سبق وذكرناه من استخدامات للفيتو الاميركي، يظهر قوّته في الضغط، وفي مناسبات مختلفة لمنع اتخاذ أي إجراء ضدّ إسرائيل وممارساتها الاستيطانية. فعلى سبيل المثال القرار رقم 465 الصادر عام 1980 الذي أدان بناء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وصادق على ضرورة إيقافها، جاء الفيتو الاميركي ليقلّل من قدرة المجتمع الدولي على ممارسة هذا الضغط على إسرائيل. وكذلك القرار رقم 497 الصادر عام 1981 الذي أدان ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان واعتبره غير قانوني. الفيتو الأمريكي ضد هذا القرار أعاق الجهود الدولية لإصدار موقف واضح ضد تصرفات إسرائيل في الجولان، مما أدى إلى عدم اتخاذ خطوات عملية ضد هذا الضم[1].

الأمثلة في هذا المجال كثيرة. ففي الوقت الذي كانت القرارات الدولية تسعى الى تحقيق العدالة وتطبيق القوانين الدولية، تم استخدام الفيتو الاميركي لإعاقة هذه الجهود وتقليص فعاليتها في دفع عملية السلام الى الامام.

(1) للإطلاع على تفاصيل القرارات زيارة موقع الامم المتحدة، مصدر سابق.

0009-0006-8488-5433

الخـــاتمـــــة

تمكنت السياسات الاستعمارية من تحويل القضية الفلسطينية من قضية حقّ شعب واستعمار استيطاني، إلى مسألة مساعدة الشعب الفلسطيني عبر منظمات فرعية مثل الأونروا، واليونسكو واليونيسف، وكذلك عملت الولايات المتحدة الأميركية على قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة وأهملت جميع القرارات التي أدانت إسرائيل، ولم تسمح لأي قرار ضدّها بالتنفيذ، وفي الغالب بقيت جميع قرارات الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية في عداد التوصيات غير الملزمة طبقا للمادة السادسة من ميثاق المنظمة[1].

وعلى الرغم من كون الاعتراف الدولي بدولة فلسطين في شهر شباط عام 1989 وقبولها عضوا في الأمم المتحدة يتفق مع قرارات الامم المتحدة العديدة والقانون الدولي، ويدعم الصيغة التي يوافق عليها العالم والتي تعدّ السبيل الوحيد للسلام، إلا انها لم تستطع أن تنتزع أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني في ظلّ ما تواجهه من سياسات أميركية داعمة للكيان الاسرائيلي، لا سيما عن طريق الفيتو.

- **النتائج:** من خلال ما تمّ عرضه في البحث، توصّلنا إلى مجموعة من النتائج:

- لن تصل القضية الفلسطينية الى أي حلّ إذا بقيت الولايات المتحدة داعمة لإسرائيل بهذا الشكل المنحاز.

- الفيتو الاميركي أعاق عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط، لانه لم يستطع يوما أن يأخذ موقفا جادا تجاه ممارسات اسرائيل العدوانية.

- قرارات مجلس الامن لا تستطيع ان تكون نافذة وملزمة طالما إنها مقيّدة بحق النقض (الفيتو).

(1) عبيد، أسد. الأمم المتحدة على عتبة القرن القادم. إصلاح المنظمة يرتبط بأسباب الخطأ ولا يكرسه، مجلة الفكر السياسي، العدد 80، 1998.

0009-0006-8488-5433

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

– **التوصيات:** بناء على ما تمّ عرضه في البحث، نقترح التوصيات التالية:

– تحتاج القضية الفلسطينية أن تكون أكثر حضوراً وفعالية في المحافل الدولية لا سيما في مجلس الأمن الدولي، وأن يكون التعاطي معها بشكل جدّي وعملاني.

– الولايات المتحدة الأميركية في تدخّلها وتوسّطها في الصراع العربي الإسرائيلي، عليها توخّي الحيادية والموضوعية بين طرفي الصراع لان الانحياز لإسرائيل يزيد من وضع الشعب الفلسطيني مأساة.

– مجلس الامن الدولي وكافة مؤسسات الأمم المتحدة، يستطيعان من خلال إيجاد آلية معينة أن تخفف من حدّة الفيتو لا سيما في القضايا الإنسانية.

– إعادة العمل على طرح مشاريع القرارات الصادرة عن مجلس الامن، وإضافة الفعالية عليها حتى تكون ملزمة لإسرائيل لوضع حدّ لغطرستها في المنطقة، لا سيما على الشعب الفلسطيني.

– من حقّ الشعب الفلسطيني الذي له تاريخه العريق ان يعترف به كدولة في المحافل الدولية وأن يتمّ التعامل مع الدولة الفلسطينية بجدّية في القضايا المطروحة ضدّ إسرائيل.

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

لائحة المصادر والمراجع

1- الكتب

- الدقاق، محمد السعيد. الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1977.

- الفتلاوي، سهيل، الأمم المتحدة: الانجازات والإخفاقات، الجزء الثالث. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

- المجذوب، محمد. مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

- حسن، مصطفى سلامة، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية،2000.

- راتب، عائشة. المنظمات الدولية: دراسة نظرية وتطبيقية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. القاهرة، 1998.

- عودة، تغريد وليم. القدس في السياسة الخارجية الاميركية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2022.

- كينيدي، بول. برلمان الانسان، الامم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة رؤوف عباس، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2008.

2- الابحاث والمقالات

- الشريف، ماهر. القرار رقم 242 من وجهة نظر «ماهر الشريف»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.

- صحيفة 26 سبتمبر نت. فلسطين في القرارات الدولية.. من التقسيم الى الطوفان، 2 حزيران 2024.

https://26sep.net/index.php/newspaper/26re-

0009-0006-8488-5433

ports/80692-2024-06-02-19-53-36

– طالبي، سرور. أهم قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية، مركز جيل البحث العلمي،2022:

https://jilrc.com/archives/14636

– عبد الواحد محمد، الفار. التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 184.

– عبيد، أسد. الأمم المتحدة على عتبة القرن القادم. إصلاح المنظمة يرتبط بأسباب الخطأ ولا يكرسه، مجلة الفكر السياسي. العدد 80.

– وكالة الغوث الدولية، تقرير عام 2012، ص 15.

– عكاظ، العدد 3751، 2011، الأرشيف

– قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، المجلد الأول 1947 – 1974»، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 3، 1993.

– هوب، اوديل. كيف استخدمت الولايات المتحدة قوتها في الأمم المتحدة لدعم إسرائيل لعقود من الزمن، بلوماربل 18 كانون الاول 2023:

https://globalaffairs.org/bluemarble/how-us-has-used-its-power-un-support-israel-decades

3- القوانين

– الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في عام 2002

https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2002

– موقع الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات المنعلقة بالقضية الفلسطينية.

https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

0009-0006-8488-5433